أهمية تدابير الدعم الجبائي كعامل محفز للإستثمارات الوطنية المنتجة خارج قطاع المحروقات في الجزائر

دراسة حالة القطاع الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) للفترة (2002–2013)

د. قريد مصطفى
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
aboumoateze_said@yahoo.fr

أ. زنات السعيد
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
gmostapha1980@gmail.com

L'importance des mesures fiscales de soutien comme un facteur d'incitation pour les investissements nationales productifs hors secteur d'hydrocarbure en Algérie

Etude de cas de secteur agricole dans le cadre de l'agence nationale de développement de l'investissement (ANDI) durant la période (2002 -2013)

Received: April 2017 *Accepted: May 2017* *Published: June 2017*

الملخص:

في الآونة الأخيرة لقيت الإستثمارات الوطنية المنتجة خارج قطاع المحروقات في الجزائر إهتماما كبيرا خاصة في القطاعات الواعدة (القطاع الفلاحي، الزراعي ... و غيرها) حيث قامت الدولة بتوجيه الإستثمار إلى هذه القطاعات من خلال جملة من تدابير الدعم الجبائي و التي من شأنها التحفيز على الإستثمار، و في هذه الدراسة نقوم بالتركيز على القطاع الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) خلال الفترة (**2002–2013**).

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الوطني المنتج خارج المحروقات، تدابير الدعم الجبائي، القطاع الفلاحي في إطار الوكالة ANDI
رموز: H3 ; O23

Résumé :

Dans les derniers moments les investissements nationales productifs hors secteur d'hydrocarbure en Algérie se trouvent une grande importance surtout les secteurs porteurs (secteur agricole, agronomique … ect). L'état oriente l'investissement a ces secteurs a travers l'ensemble des mesures fiscales de soutien qui incitent sur l'investissement. Et dans cette études nous concentrons sur le secteur agricole dans le cadre de l'agence nationale de développement de l'investissement (ANDI) durant la période de (2002 -2013).

Mots clés : L'investissement nationale productif hors secteur d'hydrocarbure, mesures fiscales de soutien, le secteur agricole dans le cadre de l'agence (ANDI).

Jel : H3 ; O23

مقدمة:

سوق النفط خاصة في الآونة الأخيرة يشهد عدم استقرار في الأسعار ما أدى بالدول النفطية –الدول التي تقوم اقتصادياتها أساسا على النفط– إلى التفكير بجدية في إيجاد حلول من خلال التوجه إلى اقتصاد خارج المحروقات، فالإستثمارات الوطنية المنتجة في قطاع الصناعة، الفلاحة و الصيد البحري، السياحة... و غيرها هي بمثابة الحلول الحقيقية و الناجحة للخروج من تبعية اقتصاد البلد للمحروقات.

الجزائر كبلد نفطي يريد التخلص من تبعية اقتصاده للمحروقات اتخذ مجموعة من التدابير التحفيزية ذات الطابع الجبائي التي من شأنها حث المستثمرين خاصة من داخل البلد للاستثمار في القطاعات السابقة الذكر و التي من شأنها خلق قيم مضافة اقتصادية (سلع و خدمات) و قيم مضافة اجتماعية (توظيف يد عاملة).

فتدابير الدعم الجبائي التي اتخذتها الجزائر –تدابير تحفيزية ذات طابع جبائي – حيث الإعفاء مثلا من مختلف الضرائب و الرسوم (IRG، IBS، TAP، TVA... و غيرها) و تدابير أخرى سواء عند مرحلة إنجاز الإستثمار أو مرحلة إستغلاله، هذه التدابير التي خصت لكل قطاع على حدى من القطاعات السابقة الذكر يعكس الإهتمام الواضح و النية للخروج من تبعية الاقتصاد للمحروقات.

1. طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل لتدابير الدعم الجبائي أهمية كعامل محفز للإستثمارات الوطنية المنتجة في القطاع الفلاحي كقطاع بديل للمحروقات في الجزائر؟

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية تدابير الدعم الجبائي المتخذة من قبل الدولة لتحفيز الإستثمارات الوطنية المنتجة في القطاع الفلاحي كقطاع بديل للمحروقات.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من النقاط منها:

- توضيح مفهوم تدابير الدعم الجبائي.
- إبراز الأهمية التي توليها الدولة لقطاع الفلاحة كقطاع بديل للمحروقات من خلال تدابير الدعم الجبائي الموجهة إليه.
- إبراز دور الدولة الذي تعكسه مختلف المجهودات المبذولة للتخلص من تبعية الاقتصاد للمحروقات.

4. فرضيات الدراسة:

- تكييف تدابير الدعم الجبائي حسب قطاع البديل للمحروقات يعكس إهتمام الدولة لتوجيه الإقتصاد من تابع للمحروقات إلى مستقل عنها.
- تدابير الدعم الجبائي لها أهمية كعامل محفز للإستثمارات الوطنية المنتجة في القطاع الفلاحي كقطاع بديل للمحروقات.

5. منهج الدراسة:

تتطلب الدراسة تتبع المنهج الوصفي التحليلي، حيث في الجانب النظري تم الإعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض و شرح مختلف المفاهيم، أما المنهج التحليلي فتم إعتماده في الجانب الميداني لتحليل مختلف المعطيات.

6. خطة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية السابقة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإستثمارات الوطنية المنتجة خارج قطاع المحروقات.
- المحور الثاني: تدابير الدعم الجبائي الموجهة للقطاع الفلاحي.
- المحور الثالث: دراسة حالة القطاع الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) للفترة (**2002 – 2013**).

I. المحور الأول: الإستثمارات الوطنية المنتجة خارج قطاع المحروقات

في هذا المحور نتطرق لمفهوم الإستثمارات الوطنية المنتجة بالإضافة إلى قطاع النشاط البديل للمحروقات.

I. 1. الإستثمارات الوطنية المنتجة

- **مفهوم الإستثمارات المنتجة**

بالنظر إلى مدى إنتاجية الإستثمار يمكن تقسيم الإستثمار إلى استثمار منتج و استثمار غير منتج حيث:[1]

الإستثمار المنتج هو ذلك النوع من الإستثمار الذي تنصب آثاره على زيادة الإنتاج و تحسين مستوى معيشة الأفراد، و ذلك يعتبر الوسيلة الهامة لأي تطور اقتصادي.

أما الإستثمار غير المنتج يهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع لكن بطريقة غير مباشرة، مثل الإستثمار في ميادين الصحة و التعليم و التكوين، حيث يرى بيار ماري براديل "أن الإستثمار غير المنتج هو ذلك الإستثمار الذي لا يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاج للمجتمع في شيء، مثل البناءات و التجهيزات و الأسلحة العسكرية".

فعملية توظيف رؤوس الأموال من خلال شراء مواد الإنتاج و التجهيزات على أن يكون هذا التوظيف في مختلف القطاعات من صناعة و فلاحة و زراعة، و قطاع الخدمات و غيرها داخل الدولة باستثناء قطاع المحروقات يمكن تسمية هذا التوظيف لرؤوس الأموال بالإستثمار المحلي (الوطني) خارج المحروقات.

- **خلق القيم المضافة الإقتصادية و الإجتماعية كمحور أساسي لتوجيه الإستثمارات**

تسعى الجزائر كباقي البلدان التي تعاني من التبعية لقطاع المحروقات إلى التوجه نحو اقتصاد حقيقي، اقتصاد يعتمد على خلق القيم المضافة الإقتصادية (السلع و الخدمات)، و القيم المضافة الإجتماعية (اليد العاملة)، ما أدى بها إلى الإهتمام بالإستثمار و ضرورة تفعيله خاصة في بعض القطاعات مثل قطاع الصناعة، قطاع الفلاحة و الصيد البحري، قطاع الخدمات... و غيرها، و التي من شأنها خلق الثروة و التقليص من البطالة.

كما أن الجزائر بعد إنتهاج سياسة الإصلاحات الإقتصادية اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع و تنظيم الإستثمارات، فبعدما كان التشريع الخاص بالإستثمارات يأخذ أساسا بعين الإعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الإستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية:[2]

أ. نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة و الصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية و المهن الصغرى التي تخلق عادة أقل من عشر مناصب شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب).

ب. من ناحية أخرى و تفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد أتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها.

ج. أخيرا و نظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فإن الأنشطة التصديرية و هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية و في قوانين الإستثمار المتعاقبة.

I. 2. تحديد قطاع النشاط خطوة هامة لتطوير سياسة الإستثمار والتقنية

- **تحديد قطاع النشاط**

في دراسة قام بها مشتاق هـ .خان (قسم الاقتصاد، كلية الدراسات الشرقية و الإفريقية، جامعة لندن) هذه الدراسة بعنوان: "سياسات الإستثمار و التقنية"، تطرق فيها إلى الخطوات الهامة لتطوير الإستثمار و التقنية حيث تحديد قطاعات النشاط المراد الإستثمار فيها يعتبر الخطوة الأولى من بين هذه الخطوات، فالبلدان النامية و الانتقالية تملك شروطا و مستويات من التنمية مبدئية لقطاعات مختلفة (الزراعة، الصناعة و الخدمات) و قدرات فنية أولية مختلفة و مهارات لأرباب الأعمال و العاملين في قطاعات مختلفة،

على الأرجح قد تختلف مواصفات و محددات أنظمتهم المالية و هياكلهم الأساسية و بخاصة قد تختلف قدراتهم الإدارية عن البلدان الأخرى و تتنوع من قطاع إلى آخر دال البلد".[3]

- **فحص البيانات المتاحة عن قطاع النشاط المراد الإستثمار فيه**

يتم فحص البيانات المتاحة عن القطاعات الإقتصادية و التقنيات الهامة من حيث:[4]

أ. خصائص الأنشطة العريضة: كالزراعة و الصناعة و الخدمات في ضوء الأهداف المختلفة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية (على سبيل المثال، الوظيفة و القيمة المضافة للفرد و نمو الإنتاجية و الصادرات و نمو حجم الصادرات).

ب. خصائص قطاعات فرعية معينة: على سبيل المثال، تصنيع الملابس و المنسوجات القطنية في ضوء الأهداف المختلفة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية و بالمقارنة مع المنافسين.

II. المحور الثاني: تدابير الدعم الجبائي الموجهة للقطاع الفلاحي

تعكس تدابير الدعم الجبائي الموجهة للاستثمار مختلف الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في شكل قوانين (قانون المالية للسنة، قانون المالية التكميلي للسنة ... و غيرها) و/أو في شكل مراسيم تنظيمية و/أو في شكل قرارات...وغيرها، و المرتبطة ببعض الضرائب و الرسوم الجبائية و/أو شبه الجبائية، حيث هذه الإجراءات تكون في شكل إعفاءات جبائية أو تخفيضات...و غيرها، و هو ما يعني أن تدابير الدعم الجبائي تتضمن جملة التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الدولة لتشجيع الإستثمار في قطاع نشاط معين أو توجيه الإستثمارات نحو قطاع نشاط معين ترغب الدولة في الاعتماد عليه للتخلص من تبعية اقتصادها للمحروقات.

II. 1. تدابير الدعم الجبائي

نتطرق في هذه النقطة إلى التحفيزات الجبائية، و مكوناتها و نركز بالخصوص على الإعفاءات الجبائية كونها العامل الأكثر أهمية في الحث على الإستثمار في قطاع النشاط البديل للمحروقات.

- **التحفيزات الجبائية**

التحفيزات الجبائية ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الإستثمارات أو لبعضها و يتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي، كأن تهدف الدولة إلى توجيه الإستثمارات إلى مجالات يعزف عن الإستثمار فيها، و كذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة و بالتالي تأتي حوافز الإستثمار لتحقيق هذه الأهداف.[5]

و يمكن تعريف حوافز الإستثمار بأنها مجموعة إجراءات و ترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم كمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف معينة (كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الإستثمار، توجيه الإستثمار

نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها...الخ).[6]

من شأن هذه التحفيزات الجبائية سواء الموجهة منها للاستثمارات المحلية (الوطنية) أو ما تعلق منها بالإستثمارات الأجنبية (المباشرة أو غير المباشرة) التقليص من فاتورة الواردات من خلال خلق القيم المضافة الإقتصادية الممثلة في السلع و الخدمات، و إن تحقق الاكتفاء الذاتي للبلد من شأنها الرفع من حجم الصادرات.

و هو ما استطاعت الوصول إليه دولة الإمارات العربية المتحدة، و بخاصة إمارة دبي من وراء وضع سياسات تحديث الضرائب إذ إن سوقها في تطور مستمر، فالواردات المحلية تبلغ **17** مليار دولار أمريكي سنويا مقابل **150** مليار دولار أمريكي للصادرات.[7]

- **مكونات التحفيزات الجبائية**

تشمل التحفيزات الجبائية كل من الإعفاءات البائية، التخفيضات الجبائية، المعدلات التمييزية، نظام الإهتلاك، بالإضافة إلى إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة.

من بين هذه التحفيزات تعتبر الإعفاءات الجباية الأكثر أهمية في الحث على الإستثمار في قطاع النشاط أو توجيه الإستثمار إلى القطاعات التي تراها الدورة ضرورية و تريد دعمها أو ترقيتها.

فالإعفاءات الضريبية هي ميزة تمنحها السلطة العامة بنص القانون للشخص الطبيعي و الشخص المعنوي، تبغي من ورائه تحقيق جملة من الأهداف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ، و الإعفاء إما أن يكون مؤقتا و لفترة محدودة من الزمن و بانتهاء تلك الفترة ينتهي الإعفاء، و إما أن يكون دائما.[8]

يمكن للمستثمر بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية أن يستفيد من التخفيضات الضريبية كذلك و هي تخفيض في قيمة الضريبة إن تعهد مثلا بإعادة استثمار أرباحه، أما المعدلات التمييزية فترتبط بنتائج عمليات الإستثمار حيث تزداد المعدلات بانخفاض نتائج عمليات الإستثمار و العكس بالنسبة لنظام الإهتلاك، يمكن للمستثمر أن يستفيد من عملية التشريع في الإهتلاك بالنسبة لمعدات الإستثمار، بالإضافة إلى إمكانية ترحيل خسائر، للسنوات اللاحقة حتى يمكنه تخفيضها من قواعد الربح المحققة (أسس الربح المحققة).

II. 2. تدابير الدعم الجبائي لقطاع الفلاحة كقطاع بديل للمحروقات

نبرز في هذه النقطة مختلف تدابير الدعم الجبائي المقدمة من طرف الدولة لتحفيز الإستثمار الوطني المنتج في قطاع الفلاحة كقطاع بديل للمحروقات.

فقطاع الفلاحة كقطاع واعد في الجزائر كان له نصيب من التحفيزات الجبائية المعتبرة و التي من شأنها حيث المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع.

و يمكن تلخيص مختلف التدابير التحفيزية ذات الطابع الجبائي على النحو التالي:[9]

أ. **إعفاءات دائمة:**

1. **بخصوص الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)**: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب و البقول الجافة و التمور.
2. **بخصوص الضريبة على أرباح الشركات (IBS)**:تعفى من الضريبة على أرباح الشركات كل من:
   - صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية و التأمين المحققة خصيصا مع شركائها.
   - التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء و كذا الاتحادات المستفيدة من اعتماد تسلمه المصالح المؤهلة لوزارة الفلاحية و المسيرة طبقا للأحكام القانونية و التنظيمية التي تنظمها، باستثناء العمليات مع المستعملين غير الشركاء..
   - الشركات التعاونية للإنتاج المنجزة، تحويل، حفظ و بيع المنتوجات الفلاحية و كذا اتحاداتها المعتمدة، باستثناء العمليات التالية:
     - مبيعات محققة في محلات التجزئة المنفصلة عن مؤسساتها الرئيسية.
     - عمليات التحويل التي تخص المنتوجات أو شبه المنتوجات باستثناء تلك الموجهة لتغذية الإنسان و الحيوانات أو يمكن استعمالها كمواد أولية في الفلاحة أو الصناعة.
     - عمليات محققة مع المستعملين غير الشركاء و التي رخصت لها التعاونيات أو اضطرت لقبولها.
3. **بخصوص الرسم على القيمة المضافة(TVA)**: بالنظر إلى طبيعة النشاط الفلاحي فإن عمليات البيع المتعلقة استثناء بالمنتوجات الفلاحية و بتربية الحيوانات تعفى من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن عمليات الشراء و إعادة البيع لهذه المنتوجات تخضع لهذا الرسم.
4. **بخصوص الرسم العقاري (TF)**: تعفى من الرسم العقاري التجهيزات و المستثمرات الفلاحية لاسيما مثل الحظائر و المرابط و المطامر.

ب. **إعفاءات مؤقتة:**

1. **بخصوص الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)**: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر (**10**) سنوات الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية و أنشطة تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا و في المناطق الجبلية.

وتعفى كذلك لمدة ثلاث (**03**) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال الأنشطة الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من إعانة الصندوق الوني لتدعيم تشغيل الشباب (**ENSEJ**)، و تمدد مدة الإعفاء لمدة ستة (**06**) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت الأنشطة ممارسة في مناطق يجب توقيتها.

2. **بخصوص الرسم على القيمة المضافة (TVA)**: تعفى المواد المستعملة من قبل الفلاحين و كذا التجهيزات الفلاحية المقتناة حسب صيغة القرض الإيجاري و تتمثل في:

- المواد الأساسية التي تدخل في صناعة أغذية الحيوانات.
- الأسمدة الآزوتية، الفوسفاتية، الفوسفو–بوتاسية– والأسمة المركبة.
- الإيجارات المدفوعة في القرض الإيجاري المتعلقة بالتجهيزات الفلاحية المصنوعة في الجزائر.

بالإضافة إلى هذه التدابير الجبائية تضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2009** كذلك بعض التدابير لفائدة الأنشطة الفلاحية حيث:[10]

- إعفاء آلات الحصاد و الدرس المصنوعة بالجزائر من الرسوم على القيمة المضافة (**TVA**).
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القرض الإيجاري المتعلقة بالعتاد و التجهيزات المنتجة بالجزائر من الرسم على القيمة المضافة لمدة مؤقتة تمتد إلى غاية **31** ديسمبر **2018**.

يجب الإشارة إلى أن الإستثمار في القطاع الفلاحي يمر بمرحلتين أساسيتين، مرحلة الإنجاز و مرحلة الاستغلال حيث خص المشرع الجزائري كل مرحلة بجملة من تدابير الدعم الجبائي، ففي إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (**ANDI**) مثلا، تدابير الدعم هذه يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[11]

- **مرحلة الإنجاز**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات التي تدخل مباشرة في تحقيق الإستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (**TVA**) بالنسبة للسلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في تحقيق الإستثمار.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة للمقتنيات العقارية في إطار الإستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الشهر العقاري بالنسبة للعقارات المبنية و غير المبنية و التي تدخل في إنجاز الإستثمار.

- **مرحلة الاستغلال**

تستفيد لمدة ثلاث (**03**) سنوات بالنسبة للمشاريع التي توظف **100** عامل ابتداء من بداية النشاط بعد معاينة الدخول في الاستغلال من إعفاء يتعلق بـ:

- الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**).
- الرسم على النشاط المهني (**TAP**).

و تمدد الفترة لخمس (05) سنوات للمشاريع التي توظف **101** عامل ابتداء من بداية النشاط بعد معاينة الدخول في الاستغلال.

III. المحور الثالث: حالة القطاع الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) للفترة (2002 – 2013)

في هذا المحور نتطرق إلى حالة القطاع الفلاحي بين سنة **2002** و سنة **2013** من حيث ثلاث نقاط أساسية هي:

- عدد المشاريع.
- تكلفة المشروع.
- اليد العاملة.

حيث تم التركيز في هذا القطاع على مجموعة من الشعب الفلاحية و التي هي على النحو التالي:

- شعبة الحبوب.
- شعبة الحليب.
- شعبة زيت الزيتون.
- شعبة اللحوم الحمراء.

III. 1. عدد المشاريع حسب كل شعبة فلاحية

يتغير عدد المشاريع حسب كل شعبة فلاحية من الشعب التي سبق ذكرها و الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01): عدد المشاريع حسب كل شعبة فلاحية للفترة (2002–2013)

الشعب الفلاحية / عدد المشاريع	شعبة الحبوب	شعبة الحليب	شعبة زيت الزيتون	شعبة اللحوم الحمراء
عدد المشاريع	27	378	186	54

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع: www.andi.dz

في الفترة الممتدة بين سنة 2002 و 2013 اختلف عدد المشاريع من شعبة إلى أخرى، حيث شعبة الحبوب كان عدد المشاريع فيها هو 27 مشروع، شعبة الحليب 378 مشروع، شعبة زيت الزيتون 186 مشروع و شعبة اللحوم الحمراء 54 مشروع.

III. 2. تكلفة المشروع حسب كل شعبة فلاحية تتغير تكلفة المشروع حسب كل شعبة فلاحية و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): تكلفة المشاريع حسب كل شعبة فلاحية للفترة (2002-2013)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري				
الشعب الفلاحية / تكلفة المشاريع	شعبة الحبوب	شعبة الحليب	شعبة زيت الزيتون	شعبة اللحوم الحمراء
تكلفة المشاريع	8386	70921	32092	5620

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع: www.andi.dz

في الفترة الممتدة بين الناس 2002 و 2013 اختلفت تكلفة المشاريع من شعبة فلاحية إلى أخرى، حيث بلغت تكلفة المشاريع المتعلقة بشعبة الحبوب 8.386 مليون دينار جزائري، في حين شعبة الحليب بلغت تكلفة مشاريعها 70.921 مليون دينار جزائري، أما شعبة زيت الزيتون فتكلفة المشاريع المرتبطة بها كانت 32.092 مليون دينار جزائري و شعبة اللحوم الحمراء بلغت تكلفة مشاريعها 5.620 مليون دينار جزائري.

نترجم هذه المبالغ في شكل أعمدة بيانية ثم نقوم بتحليل أثر تدابير الدعم الجبائي على تكلفة المشاريع، هذه الأخيرة التي تختلف من شعبة فلاحية لأخرى، و الشكل الموالي يمثل الأعمدة البيانية لتكلفة المشاريع حسب كل شعبة فلاحية.

الشكل رقم (01): الأعمدة البيانية لتكلفة المشاريع حسب كل شعبة فلاحية للفترة (2002-2013)

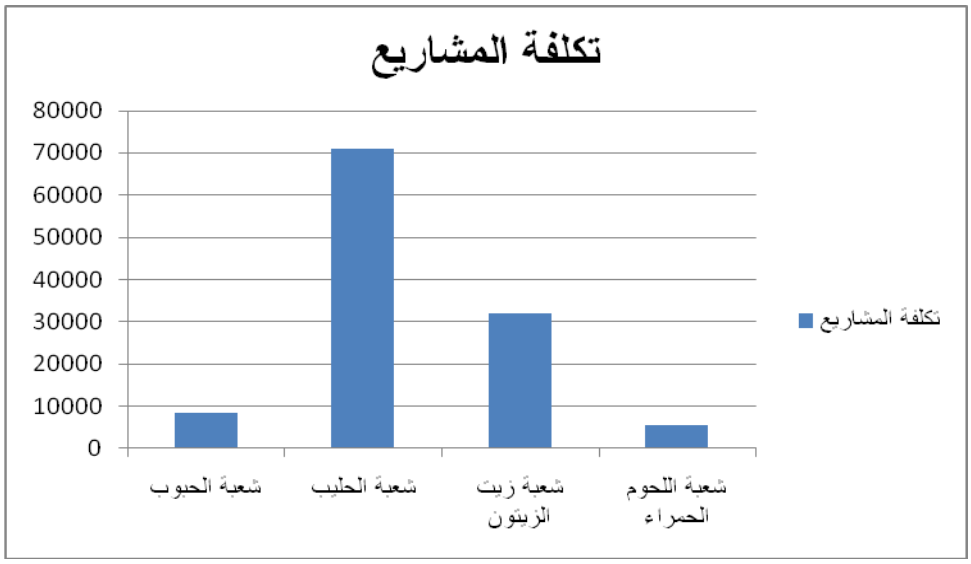

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02).

- **تحليل أثر تدابير الدعم الجبائي على تكلفة المشاريع**

تكلفة المشاريع حسب كل شعبة فلاحية هي تكلفة خارج الرسم (**TVA**)، حيث ليستفيد حسب كل شعبة فلاحية في إطار الوكالة (**ANDI**)، من اقتناء العتاد الذي يدخل بصورة مباشرة في الإستثمار خارج الرسم (**TVA**).

يجب الإشارة إلى أن مبلغ الرسم (**TVA**)، سداده من طرف المستثمر سيزيد من تكلفة العتاد و بالتالي سيزيد من تكلفة الإستثمار بصورة مباشرة و واضحة.

إذا أخذنا تكلفة المشاريع حسب كل شعبة فلاحية، سنجد قيمة الرسم (**TVA**) (**07%** و **17%** من قيمة المشاريع حسب كل شعبة فلاحية) هي قيمة مهمة جدا والاستفادة من عدم دخول هذا الرسم في تكلفة المشاريع سيزيد من تحفيز المستثمرة للاستثمار في هذا القطاع الواعد (القطاع الفلاحي).

و الجدول الموالي يوضح قيم الرسم (**TVA**) حسب المعدل، و اليت تزيد من تكلفة الإستثمار في حالة عدم الاستفادة منها (كتدابير للدعم الجبائي).

الجدول رقم (03): قيم الرسم (TVA) حسب المعدل و المرتبطة بتكلفة المشاريع حسب كل شعبة فلاحية للفترة (2002-2013)

الوحدة: دينار جزائري

الشعب الفلاحية / تكلفة المشاريع / قيمة الرسم **TVA**	شعبة الحبوب	شعبة الحليب	شعبة زيت الزيتون	شعبة اللحوم الحمراء
تكلفة المشاريع	8.386.000.000	70.921.000.000	32.092.000.000	5.620.000.000
في حالة معدل الرسم (**TVA**) هو **07%**	587.020.000	4.964.470.000	2.246.440.000	393.400.000
في حالة معدل الرسم (**TVA**) هو **17%**	1.425.620.000	1.205.657.000	5.455.640.000	955.400.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02)

يعتبر الإعفاء من الرسم (**TVA**) من تدابير الدعم الجبائي الهامة التي تحث المستثمرين على الإستثمار في القطاع الفلاحي، و ما نلاحظه من الجدول رقم (03) من مبالغ للرسم (**TVA**) سواء بالمعدل 07**%** أو 17**%** يعكس الأثر الحقيقي لتدابير الدعم الجبائي على تكلفة المشاريع الإستثمارية في القطاع الفلاحي، هذا المبالغ من الرسم (**TVA**) كانت المتنقل قيمة العتاد الفلاحي لو لم يتم الإعفاء منها.

III. 3. اليد العاملة المشغلة حسب كل شعبة فلاحية

يتغير عدد اليد العاملة المشغلة حسب كل شعبة فلاحية و الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): اليد العاملة المشغلة حسب كل شعبة فلاحية للفترة (2002–2013)

الشعب الفلاحية / اليد العاملة المشغلة	شعبة الحبوب	شعبة الحليب	شعبة زيت الزيتون	شعبة اللحوم الحمراء
تكلفة المشاريع	861	12.245	3.567	701

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع: **www.andi.dz**

في الفترة الممتدة بين سنة 2002 و 2013 اختلف عدد اليد العاملة المشغلة حسب كل شعبة فلاحية، حيث اليد العاملة المشغلة في شعبة الحبوب كان 861 يد عاملة، و كان 12.245 يد عاملة في شعبة الحليب، أما شعبة زيت الزيتون فكان 3.567 و في شعبة اللحوم الحمراء كان 701 يد عاملة.

- **نسبة اليد العاملة المشغلة الواحد حسب كل شعبة فلاحية:**

الجدول الموالي يوضح نسبة اليد العاملة المشغلة للمشروع الواحد حسب كل شعبة فلاحية

الجدول رقم (05): نسبة اليد العاملة المشغلة للمشروع الواحد حسب كل شعبة فلاحية للفترة (2002–2013)

الشعب الفلاحية / نسبة اليد العامة المشغلة للمشروع الواحد	شعبة الحبوب	شعبة الحليب	شعبة زيت الزيتون	شعبة اللحوم الحمراء
اليد العاملة المشغلة	861	12245	3567	701
عدد المشاريع	27	378	186	54
نسبة اليد العاملة المشغلة للمشروع الواحد	31.88	32.39	19.17	12.98

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01) و الجدول رقم (04).

العلاقة بين عدد المشاريع و اليد العاملة المشغلة هي علاقة طردية، حيث كلما زاد عدد المشاريع زادت اليد العاملة المشغلة، الزيادة في عدد المشاريع له علاقة مباشرة مع تدابير الدعم الجبائية، حيث الإهتمام أكثر من حيث السياسات الجبائية الموضوعة على المستوى الكلي (تتضمن قوانين تحمل تدابير واسعة من الدعم الجبائي).

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة تدابير الدعم الجبائي و ما لها أهمية كعامل محفز للاستثمارات الوطنية المنتجة خارج قطاع المحروقات في الجزائر، و تم التركيز من جهة على تدابير الدعم الجبائي و من جهة أخرى تم توضيح الإستثمارات الوطنية المنتجة خارج قطاع المحروقات، حيث تم التطرق إلى القطاع الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (**ANDI**) خلال الفترة (2002-2013).

أولا: النتائج: كانت النتائج المسجلة من الدراسة النظرية و الميدانية على النحو التالي:

1. بالنسبة للدول التي تشهد اقتصادياتها تبعية لقطاع المحروقات و الجزائر واحدة منها، بات لزاما عليها التفكير بجدية في اقتصاد منتج خارج قطاع المحروقات.
2. القطاع الفلاحي كقطاع بديل للمحروقات يوفر للدولة تحقيق اكتفاء ذاتي و/أو تقليص من فاتورة الاستيراد لمختلف المنتوجات و الخدمات المتعلقة بهذا القطاع.
3. الجزائر كبلد يعاني من تبعية المحروقات كان له دور كبير في تقديم جملة من تدابير الدعم الجبائي و التي من شأنها الحث على الإستثمار في القطاعات البديلة للمحروقات خاصة القطاع الفلاحي.
4. خلال السنوات الأخيرة (الخماسي الأخير) قامت الجزائر بالتوسيع في تدابير الدعم الجبائي خاصة في القطاع الفلاحي لتحفز الإستثمار الوطني المنتج خارج قطاع المحروقات.
5. مبالغ مهمة جدا من الرسم (**TVA**)، يعتبر هذا الرسم من تدابير الدعم الجبائي الهامة – تثقل قيمة العتاد الداخل بصورة مباشرة في الإستثمار، و التي من شأنها إعاقة الإستثمار في هذا القطاع لو لم يكن هذا العتاد معفى منها أثناء مرحلة إنجاز الإستثمار (هذا ما تم التوصل إليه في الجانب التطبيقي من الدراسة).
6. هذه المبالغ المعتبرة من الرسم (**TVA**) كإحدى تدابير الدعم الجبائي الموجهة لتحفيز الإستثمار تشكل عبء كبير تتحمله الدولة (يرهق الخزينة العامة للدولة).
7. التخلي عن الحجم الهائل من الإيرادات المتأتية من الرسم (**TVA**) أثناء مرحلة إنجاز الإستثمار مقابله هو التحفيز على الإستثمار في هذا القطاع الواعد –القطاع الفلاحي- كقطاع بديل للمحروقات.

ثانيا: اختبار الفرضيات

انطلاقا من النتائج كان اختبار الفرضيات على النحو التالي:

1. الفرضية الأولى تم تحققها حيث تكييف تدابير الدعم الجبائي حسب قطاع النشاط البدلي للمحروقات يعكس اهتمام الدولة لتوجيه الاقتصاد من تابع للمحروقات إلى مستقل عنها.
2. الفرضية الثانية تحققت كذلك حيث تدابير الدعم الجبائي لها أهمية كعامل محفز للاستثمارات الوطنية المنتجة في القطاع الفلاحي كقطاع بديل للمحروقات.

ثالثا: الاقتراحات

1. التوسيع أكثر من جملة تدابير الدعم الجبائي.
2. التوسيع في قائمة العتاد المعني بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة كون هذا الأخير من تدابير الدعم الجبائي الهامة، لتشمل قائمة العتاد حتى ذلك الذي لا يدخل بصورة مباشرة في الإستثمار.
3. تفعيل الدور الرقابي خلال مرحلة إنجاز الإستثمار بخصوص كل الضرائب والرسوم محل الإعفاء.
4. تفعيل الدور الرقابي خلال مرحلة استغلال الإستثمار بخصوص كل الضرائب و الرسوم محل الإعفاء.
5. التمديد في مدة الإعفاء خلال مرحلة استغلال الإستثمار.
6. ضرورة تفعيل الدور الرقابي خاصة بخصوص الرسم (**TVA**) كونه عبء كبير يثقل عاتق الخزينة العامة للدولة، سواء عند مرحلة إنجاز الإستثمار أو عند مرحلة الاستغلال.

قائمة الاحالات والتهميشات:

1: تاتي محمد، أثر سياسة الإنفاق العام على الإستثمار الخاص دراسة تحليلية– قياسية/ حالة الجزائر: 1974-2006، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية تخصص: الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 23.

2: منصوري زين، واقع و آفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة الشلف، ص ص 128-129.

3: مشتاق هـ خان، سياسات الإستثمار و التقنية، قسم الإقتصاد بكلية الدراسات الشرقية و الإفريقية، جامعة لندن، برنامج الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الإقتصادية و الاجتماعية DESA، نيويورك، يونيو 2007، ص 15.

4: المرجع نفسه، ص 17.

5: طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مقال بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، ص 316.

6: المرجع نفسه، ص 316.

7: جاد خليفة، الملاذات الضريبية بين الرفض و التبني، مقال بمجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، خريف 2010، ص 118.

8: حسين عاشور العتابي، كشكول عبد، دور الإعفاء الضريبي في جذب الإستثمار الأجنبي و إمكانية تفعيله في الإقتصاد العراقي، مقال المجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد السابع، العدد 18، الفصل الأول، 2012، ص 40.

9: l'agriculture et la fiscalité, bulletin d'information de la direction générale des impôts, N° 35, Ministère des finance, Algérie, Octobre 2008, pp 2 – 3.

10: قانون المالية التكميلي لسنة 2009، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، عدد خاص، وزارة المالية، الجزائر، أوت 2009، ص 2.

11: الموقع:www.andi.dz؛ تم فحصه يوم الثلاثاء 09 أوت 2016، على الساعة 13:35.